فهم الانتخابات التركية في أيار 2023

باقي لاله أوغلو* فاطمة زهراء لاله أوغلو**

*سيتا، تركيا، جامعة أنقرة العلوم الاجتماعية، تركيا

**جامعة أنقرة بيازيد يلدرم، تركيا

ملخص: تحلّل هذه الدراسة نتائج الانتخابات الأكثر أهمية وتوترًا في تركيا، في سياق كل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. جرى تحليل ذلك بطريقة كمية ومقارنة بناءً على بيانات نتائج الانتخابات. من ناحية أخرى، تهدف الدراسة إلى إجراء التحليل الكمي من خلال إنتاج محاور رأسية وأفقية، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج الانتخابات السابقة. وبذلك، تكشف الدراسة عن العوامل المؤثرة في نتائج الانتخابات، والعوامل التي تنتظر السياسة التركية في المستقبل القريب.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الانتخابات، أردوغان، المعارضة.

Understanding May 2023 Turkish Elections

BAKI LALEOĞLU* FATMA ZEHRA LALEOĞLU**

ORCID NO : 0000-0002-8460-6362 ORCID NO : 0000-0003-3986-2591

*SETA, Türkiye. Ankara Sosyal Bilimler Üniversitesi

**Ankara Yıldırım Beyazıt Üniversitesi, Türkiye.

ABSTRACT:*This study analyzes the results of most important and critical elections in Turkey, context of both the Presidential and Parliamentary elections. It will do so in a quantitative and comparative manner based on election result data. On the other hand, the study aims to carry out the numerical analysis by producing both vertical and horizontal axes, taking into account the results of past elections. As a result, it reveals the factors affecting the election results and the factors that await Turkish politics in the near future.*

Keywords: elections, Erdogan, opposition.

رؤيـــة تركيـــة
2023-(3/12)
37 - 64

DOI:10.36360/1560-012-003-003

مدخل:

في أيّار (مايو) 2023، شهدت تركيا انتخابات هي الأهم في العالم، تبعًا لتصريح عدد كبير من الخبراء والمؤسسات الدولية[1]. وعند النظر من هذه الزاوية، نجد أن الانتخابات التركية تحمل أهمية حيوية من منظور الآليات الإقليمية والعالمية. فالتغيير المحتمل في السلطة تبعًا لنتائج الانتخابات، يحمل معنى من قبيل إمكانية تغير كبير في سياسات تركيا الإقليمية والدولية. واستمرار الحزب الحاكم في إدارة البلاد برئاسة أردوغان كان مهمًّا جدًّا من أجل استمرارية التوقعات والخطوات الإيجابية التي جرى الشروع بها في بعض العلاقات الثنائية والإقليمية، ولاسيما في العالم العربي. وهكذا تتجلى الانتخابات التركية عند دراستها من زاوياها المتعددة عن انتخاباتٍ يراقبها العالم باهتمامٍ كبير.

وعند تقييم الانتخابات من منظور تركيا الداخلي وآلياتها الداخلية، يجب أولًا مراعاة بعض الخصائص الفريدة التي تمتلكها تركيا، فتركيا تشهد الانتخابات الديمقراطية، على اختلاف ماهيتها، بشكل منتظم منذ عام 1950، والانتخابات بنتائجها التي تتمخض عنها شكلت في هذا السياق آلية لحل الأزمات السياسية التي تشهدها تركيا باستمرار، وتحولت على أيدي السياسيين المدنيين إلى وسيلة في هذا الاتجاه. والانتخابات ومن هنا تحمل طابعًا مؤسسيًّا في عمل الديمقراطية للتخلص من عهد الانقلابات، ومكافحة آليات الوصاية، ومنع النخب التي تسعى وراء تحقيق مصالحها من التدخل في السياسة بصورة غير ديمقراطية، ورفع المظالم غير القانونية عن ممثلي الشعب؛ لهذا السبب، وُصِفَت معظم الانتخابات التي أجريت منذ عام 1950 بأنها «تاريخية» و«حرجة» و«ميلاد جديد»[2].

في هذا السياق، كانت جميع الانتخابات التي أُجريت في القرن الحادي والعشرين، ومنها انتخابات عام 2002، حيث وصل حزب العدالَة والتنمية إلى سدة الحكم ذات أهمية حيوية، بشكل عضوي أو غير عضوي. وفي الانتخابات العامة عام 2002، أخفقت جميع الأحزاب السياسية التي كانت في البرلمان في الفترة التشريعية السابقة، ولم تتمكن من دخول البرلمان، وتنحى جميع الأحزاب والجهات الفاعلة على وجه التقريب من المعادلة السياسية. بالمقابل، نجح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى سدة الحكم بمفرده، ولم يكن قد مرّ على تأسيسه سوى 15 شهرًا، وكان زعيمه محظورًا سياسيًّا، وأصبح حزب الشعب الجمهوري بمفرده الحزب المعارض، وهو الحزب المؤسس للجمهورية، وأكثر الأحزاب قدمًا في عهد الجمهورية، لكن تأثيره السياسي وإنجازاته السياسية بقيت محدودة جدًّا على تعاقب السنين. لذلك، شكلت نتائج انتخابات عام

2002، محوًا للحزب المركزي الذي اتخذ الطابع المؤسسي سنوات طويلة، وتعطيلًا لأدواتها الفاعلة في المشهد السياسي، وميلادًا للعملية التي أطلقت حكم حزب العدالة والتنمية على مدار عشرين عامًا. وُصِفت انتخابات 2007 بأنها الانتخابات التي تحدت الوصاية الكمالية التي تجلت في أحداث انتخاب رئيس جديد للجمهورية وأزمة تحقيق 367 صوتًا لانتخاب الرئيس من الجولة الأولى، ووُصِفت انتخابات 2011 بأنها انتخابات «تركيا الجديدة»، والانتخابات العامة التي جرت عام 2015 وُصِفت بالانتخابات التي غلب عليها قضايا عديدة، مثل عملية الحل[3]، ومكافحة تنظيم غولَن، والأمن والاستقرار. وعُرِفت انتخابات 2018 بأنها ميلاد جديد، وطيّ صفحة أحداث ما بعد 15 تموز والانتقال إلى نظام الحكومة الرئاسية. وباختصار، كانت انتخابات ما قبل حزب العدالة والتنمية وما بعده في تركيا تحمل معنى أبعد من أن يكون مجرد انتخاب للرئيس أو النواب[4].

وتميزت انتخابات 2023 بكونها انتخابات «مصيرية» و«تاريخية»، وقد حازت بالفعل على هذا الوصف بجدارة، وتقف وراءه أسباب عديدة. فالحفاظ على المكانة التي سعت تركيا إلى تأسيسها مؤخرًا على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكذلك الحفاظ على علاقاتها الحالية إقليميًّا وعالميًّا يتوقف على مستقبل الحزب الحاكم بزعامة أردوغان. وعلى نتائج هذه الانتخابات يتوقف العديد من الآليات التي تخص الكثير من القضايا الدولية الصغيرة منها أو الكبيرة. والسبب الثاني هو أن الانتخابات جرت في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية في تركيا؛ لذلك كانت انتخابات 2023 تحمل أهمية كبيرة جدًّا من الناحية الرمزية والتاريخية.

السبب الأخير والأهم في عدّ هذه الانتخابات مصيرية وتاريخية هو أن الانتخابات جرت في مطلع القرن الجديد من تاريخ الجمهورية بين حزبين ومرشحين متضادين تمامًا، يزعم كل منهما أنه يرسم اتجاهًا جديدًا. فالمرشح الأول، رئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان، ومرشح تحالف الجمهور ورئيس حزب العدالة والتنمية، أشار إلى تركيا بوصفها قطبًا عالميًّا يقوم عليه مفهوم «القرن التركي» الذي يعمل على إنشائه، وبنى دعواه في القرن الجديد على أساس النهج الشامل في ظل هذا المفهوم السقفي[5]. وبذلك تمثلت دعواه «بالتفاحة الحمراء الجديدة» التي ترمز إلى تجاوز مستوى الحضارة المعاصرة باعتبارها الهدف التأسيسي للجمهورية التركية، وتجديدها بما يتماشى مع متطلبات العصر[6]. بالإضافة إلى ذلك، قدم وعدًا بأن ينتقل بتركيا من دولة حليفة لقطب أو جزء من كتلة إلى دولة مرشحة لتكون قطبًا بوصفها قوة مستقلّة إقليمية ترسم محورها الخاص بها في نظام عالمي جديد يتطور إلى عالم متعدد الأقطاب.

بالمقابل، أطلق المرشح الآخر كمال قليجدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري والمرشح المشترك لكتلة المعارضة خطاب «إعادة الإنشاء» بوصفه مفهومًا يقوم عليه تصور «القرن الثاني للجمهورية»، وادّعى أنه سيحقق «تتويج الجمهورية بالديمقراطية». بعبارةٍ أوضح، وعد بالعودة إلى الإستراتيجية المألوفة المتبعة في القرن العشرين من قبل الفريق المؤسِّس للجمهورية التركية، والمتمثِّلة في اتباع العالم الغربي سياسيًّا وثقافيًّا. لكن ضعف هذا الادعاء مقارنة بالأول يعود إلى أمور، منها: افتقار قليجدار أوغلو للصفة أو الكاريزما القيادية مقارنة بمنافسه، والبنية المتعددة المعقدة القائمة على التنافس لكتلة المعارضة، ونتيجة لإستراتيجيتها الخاطئة في الانتخابات والمرشحين[7]. وبذلك كانت نتيجة الجولة الثانية للانتخابات التي أجريت في 28 مايو، خروج الرئيس الثاني عشر للجمهورية التركية رجب طيب أردوغان من صناديق الاقتراع فائزًا مرة أخرى على منافسه قليجدار أوغلو بنسبة 52,18 بالمئة، وجرى انتخابه رئيسًا لتركيا مدة خمس سنوات أخرى.

من ناحية أخرى، أُجرِيت الانتحاب البرلمانية بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية. في أعقاب الانتخابات الرئاسية، قامت الآليات الأساسية لهذا الانتخابات على التحالف الخماسي وعدد قليل من الأحزاب الصغيرة الأخرى، ولكن بمشاركة مزيد من العوامل الفاعلة. وخرج حزب العدالة والتنمية من صناديق الاقتراع بالفوز للمرة السابعة على التوالي. وفاز تحالف الجمهور الذي يؤيد أردوغان ويضم حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الرفاه الجديد وحزب الوحدة الكبرى بأغلبية المقاعد في مجلس الشعب.

نتناول في هذه الدراسة تحليل نتائج انتخابات 2023، في سياق كل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. سنقوم بذلك بطريقةٍ كميةٍ ومقارنةٍ بناءً على بيانات نتائج الانتخابات. من ناحية أخرى، تهدف الدراسة إلى إجراء التحليل العددي من خلال إنتاج محاور رأسية وأفقية، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج الانتخابات السابقة. وبذلك، تكشف عن العوامل المؤثرة في نتائج الانتخابات، والعوامل التي تنتظر السياسة التركية في المستقبل القريب.

نتائج انتخابات رئيس الجمهورية

في الانتخابات الرئاسية التي أُجرِيت في 14 أيار (مايو)، حصل رجب طيب أردوغان على 49,52 بالمئة من الأصوات في عموم تركيا، بما في ذلك الأصوات داخل تركيا والأصوات خارج تركيا والبوابات الحدودية، في حين بلغ إجمال معدل الأصوات التي حصل عليها كمال قليجدار أوغلو 44,88 بالمئة، بما في ذلك الأصوات داخل تركيا والأصوات خارج تركيا وصناديق البوابات الحدودية. ولم يتمكن أيٌّ من المرشَّحِين

تجاوز عتبة 50 بالمئة اللازمة للفوز في الجولة الأولى، فأُجريت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 28 أيار (مايو)، وفاز أردوغان بنسبة 52,18 بالمئة أمام خصمه قليجدار أوغلو الذي حصل على 47,82 بالمئة. وفيما يأتي نتائج انتخابات 28 أيار (مايو)[8]:

> لم يتمكن أيٌّ من المرشَّحين تجاوز عتبة 50 بالمئة اللازمة للفوز في الجولة الأولى، فأُجريت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 28 أيار (مايو)، وفاز أردوغان بنسبة 52,18 بالمئة أمام خصمه قليجدار أوغلو

الجدول 1: عدد أصوات المرشحين ومعدلاتها

رجب طيب أردوغان						
	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الفرق	الجولة الأولى (%)	الجولة الثانية (%)	الفرق (%)
عدد الأصوات الإجمالي	27,133,849	27,834,589	700,740	49,52	52,18	2,66
عدد الأصوات داخل تركيا	26,086,102	26,690,529	604,427	49,24	51,91	2,67
عدد الأصوات خارج تركيا	1,047,747	1,144,060	96,313	57,47	59,56	2,09
كمال قليجدار أوغلو						
	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الفرق	الجولة الأولى (%)	الجولة الثانية (%)	الفرق (%)
عدد الأصوات الإجمالي	24,595,178	25,504,724	909,546	44,88	47,82	2,94
عدد الأصوات داخل تركيا	23,873,749	24,728,027	854,278	45,07	48,09	3,02
عدد الأصوات خارج تركيا	721,429	776,697	55,268	39,57	40,44	0,87

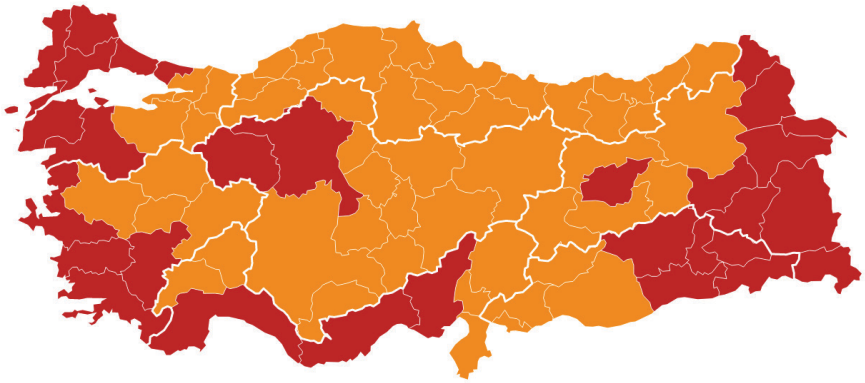

رجب طيب أردوغان

كمال قليجدار أوغلو

الشكل 1: نتائج انتخابات 28 أيار (مايو) تبعًا للولايات والمناطق

المساحات المشار إليها باللون البرتقالي هي الولايات والمناطق التي تقدم فيها أردوغان على قليجدار أوغلو في انتخابات 28 أيار (مايو)، والمساحات المشار إليها باللون الأحمر هي الولايات والمناطق التي تقدم فيها قليجدار أوغلو على أردوغان. وكما يتضح من الخريطة، حصل أردوغان على أكبر عدد من الأصوات في منطقة البحر الأسود برمتها وفي معظم الولايات في وسط الأناضول، وحصل قليجدار أوغلو على أكبر عدد من الأصوات في سواحل مرمرة وإيجة وشرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول. من ناحية أخرى، يمكن القول: إن التنافس بين أردوغان وقليجدار أوغلو لا يزال مستمرًّا في هذه المناطق.

بالنظر إلى الأصوات داخل تركيا، نرى أنه في الجولة الأولى حصل أردوغان على 49,24 بالمئة، وحصل قليجدار أوغلو على 45,07 بالمئة، وفي الجولة الثانية ارتفع معدل الأصوات التي حصل عليها أردوغان داخل تركيا إلى 51,91 بالمئة، ومعدل أصوات قليجدار أوغلو إلى 48,09 بالمئة. وكان الفرق بين المرشحين 4,17 بالمئة في الجولة الأولى، و3,82 بالمئة في الجولة الثانية. وبالنسبة للأصوات خارج تركيا، نجد أن أردوغان وسع الفجوة بينه وبين قليجدار أوغلو، فحصل في الجولة الأولى على 57,47 بالمئة، وارتفع في الجولة الثانية إلى 59,57 بالمئة. بالمقابل، حصل قليجدار أوغلو في الجولة الأولى على معدل 39,57 بالمئة، وارتفع في الجولة الثانية إلى 40,43 بالمئة. وبينما كان الفارق بين المرشحين 17,9 بالمئة في الجولة الأولى، ارتفع هذا الفارق إلى

19,14 في الجولة الثانية. من جانب آخر، بلغ إجمالي الأصوات التي حصل أردوغان عليها في الجولة الأولى من الانتخابات داخل تركيا وخارجها 27 مليونًا و133 ألفًا و837 صوتًا، وبلغ عدد أصوات قليجدار أوغلو 24 مليونًا و594 ألفًا و932 صوتًا. وهذا يشير إلى أن فارق الأصوات بين أردوغان وقليجدار أوغلو في الجولة الأولى بلغ حوالي 2,5 مليون. في الجولة الثانية، أضاف أردوغان 700 ألف و855 (2,66٪) صوتًا إلى أصواته الحالية. وحصل قليجدار أوغلو في الجولة الثانية على 909 آلاف و620 صوتًا آخر (2,94٪). ويتبين من نتائج الجولة الثانية وجود ارتفاع في أصوات أردوغان وقليجدار أوغلو معًا داخل تركيا بمعدل 2,67 و3,02 بالمئة على التوالي. أما في خارج تركيا، فتشير نتائج الجولة الثانية إلى ارتفاع أصوات أردوغان وقليجدار أوغلو معًا بمعدل 2,10 بالمئة و0,86 بالمئة على التوالي.

من الجدير بالذكر أن رئيس الجمهورية في تركيا يجري انتخابه من قبل الشعب منذ عام 2014. في هذا السياق، خاض أردوغان انتخابات 2014 أمام أكمل الدين إحسان أوغلو وصلاح الدين دميرتاش، فحصل أردوغان على 51,79 بالمئة من الأصوات، بينما حصل خصومه بالمجموع على 48,21 بالمئة. وفي عام 2018، ترشح محرم إنجه ومَرال أقشنر وصلاح الدين دميرتاش وتمل كرم ملا أوغلو ودوغو برينجيك للانتخابات الرئاسية مقابل أردوغان، في هذه الانتخابات أيضًا حصل أردوغان على 52,59 بالمئة من الأصوات،

وحصل خصومه على 47,41 بالمئة. وفي عام2023، خاض خصمه كمال قليجدار أوغلو الانتخابات كمرشح أجمع عليه أغلبية جناح المعارضة. في الجولة الأولى من هذه الانتخابات لم يتقدم قليجدار أوغلو على أردوغان، وفي الجولة الثانية لم يستطع أن يتقدم على مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها خصوم أردوغان في الانتخابات السابقة.

الجدول 2: بيانات ناخبي الانتخابات الرئاسية				
	2014	2018	2023 (الجولة الأولى)	2023 (الجولة الثانية)
عدد الناخبين المسجلين	55,692,841	59,367,469	64,145,504	64,197,419
عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم	41,283,627	51,197,959	55,833,153	54,023,616
نسبة المشاركة	٪ 74,13	٪ 86,24	٪ 87,04	٪ 84,15
العدد المقبول من الأصوات	40,545,911	50,068,627	54,796,049	53,339,244
معدل الأصوات المقبولة	٪ 98,21	٪ 97,79	٪ 98,14	٪ 98,73
عدد الأصوات غير الصالحة	737,716	1,129,332	1,037,104	684,372
معدل الأصوات غير الصالحة	٪ 1,78	٪ 2,20	٪ 1,85	٪ 1,26

ارتفع عدد الناخبين المسجلين في 2023 إلى 64 مليون ناخب، بعد أن كان 59 مليون ناخب في عام 2018، و56 مليون ناخب في عام 2014. وعند إضافة الناخبين الجدد الذي بلغوا سن 18، أصبح عدد الناخبين المسجلين في انتخابات 28 مايو 64 مليونًا و197 ألفًا و419 ناخبًا. من جهة أخرى، ارتفعت نسبة المشاركة في انتخابات 2023 لتصل إلى 87,04 بالمئة بعد أن كانت 86,24 بالمئة و74,13 بالمئة في العامين 2018 و2014 على التوالي. في الوقت ذاته، توصف انتخابات 2023 بأنها الانتخابات ذات نسبة المشاركة الأعلى في تركيا. لكن في انتخابات الجولة الثانية تراجعت نسبة المشاركة إلى 84,15 بالمئة.

وكذلك ارتفع معدل الأصوات المقبولة في الجولة الثانية، وانخفض معدل الأصوات غير المقبولة، وبلغ عدد الأصوات غير المقبولة في الجولة الأولى مليونًا و37 ألفًا و104،

لكن هذا العدد تراجع إلى 684 ألفًا و372 صوتًا في الجولة الثانية، ليصبح بذلك الجولة الثانية من انتخابات 2023 هي الجولة التي شهدت أخفض معدل للأصوات غير المقبولة في الانتخابات الرئاسية منذ عام 2014 (1,26 بالمئة).

ولدى تقييم بيانات الناخبين داخل تركيا، نلاحظ ارتفاع عدد الناخبين المسجلين في الجولة الأولى من 60 مليونًا و721 ألفًا و745 ناخبًا إلى 60 مليونًا و771 ألفًا و326 ناخبًا، وهذا يشير إلى أن 49 ألفًا و581 راشدًا أدلوا بأصواتهم للمرة الأولى بعد أن بلغوا سن 18. ويُلاحَظ تدنٍّ في عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، وانخفاض نسبة المشاركة في الجولة الأولى من 88,92 بالمئة إلى 85,72 بالمئة في الجولة الثانية، مع وجود فقدان بمعدل 3,2 بالمئة، وارتفاع عدد الأصوات المقبولة في الجولة الثانية بمعدل 0,6 بالمئة، وانخفاض عدد الأصوات غير المقبولة بمعدل 0,6 بالمئة، مقارنة بالجولة الأولى.

وأخيرًا، عند التمعن في بيانات الناخبين خارج تركيا، نلاحظ أن نسبة المشاركة في انتخابات 14 مايو 2023 ارتفعت لتصل إلى 53,34 بالمئة، بعد أن كانت 18,94 بالمئة في عام 2014، و50,14 بالمئة عام 2018، ولكن في انتخابات 28 مايو 2023 ارتفعت نسبة المشاركة بمعدل 2,61 بالمئة لتصل إلى 56,34 بالمئة، وهذه توصف بأنها نسبة المشاركة الأعلى في الانتخابات خارج القطر. وفيما يتعلق بعدد الأصوات المقبولة وعدد الأصوات غير المقبولة، فيُلاحَظ انخفاض عدد الأصوات غير المقبولة وارتفاع عدد الأصوات المقبولة في المجموع العام داخل تركيا وخارجها في الجولة الثانية مقارنة بسابقتها.

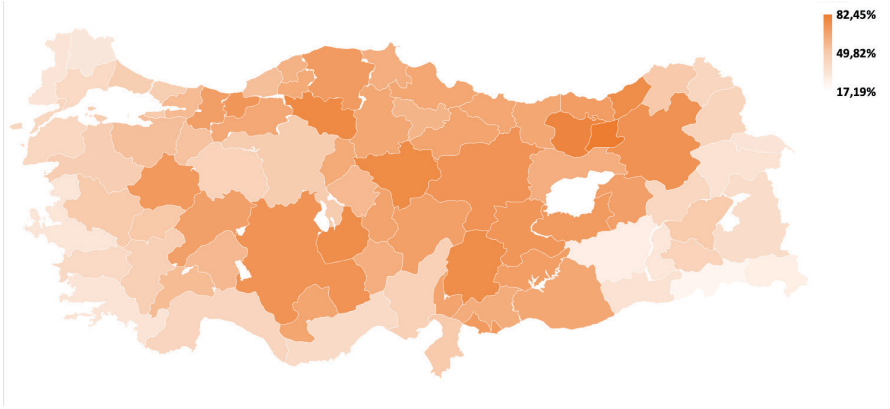

الشكل 2: الولايات التي حصل فيها أردوغان على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الثانية

المساحات المشار إليها باللون الغامق هي الولايات التي حصل فيها أردوغان على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الثانية. ويمكن القول انطلاقًا من هذه الخريطة: إن

الولايات التي حصل فيها أردوغان على أكبر عدد من الأصوات هي مناطق البحر الأسود عمومًا والمنطقة الوسطى من الأناضول. وتشير النتائج إلى أن هناك تقاربًا كبيرًا بين الجولتين الأولى والثانية من حيث الأصوات التي حصل عليها أردوغان. لكن الشيء المختلف الذي يلفت الانتباه هنا هو أن أرضروم حققت قفزة كبيرة من بين المناطق التي حصل فيها أردوغان على عدد أكبر من الأصوات في الجولة الثانية. فقد ازدادت أصوات أردوغان في أرضروم بنحو 5 بالمئة.

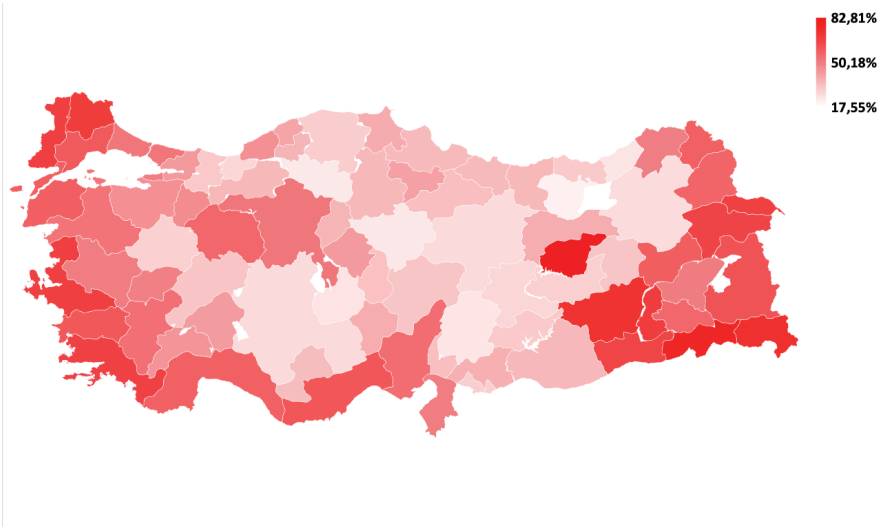

الشكل 3: الولايات التي حصل فيها قليجدار أوغلو على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الثانية

المساحات المشار إليها باللون الغامق هي الولايات التي حصل فيها قليجدار أوغلو على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الثانية. وتشير هذه الخريطة إلى أن الولايات التي حصل فيها قليجدار أوغلو على أكبر عدد من الأصوات هي تونج ألي. إلى جانب ذلك، يشكل شرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول هي الأخرى المناطق التي حصل فيها قليجدار أوغلو على عدد أكبر من الأصوات، على عكس ما حدث في الانتخابات السابقة. وكالمعتاد، جاء الشريط الساحلي لبحر مرمرة وإيجة بين المناطق التي تقدم فيها قليجدار أوغلو على أردوغان في هذه الانتخابات. لكن بعض الفروقات بين الجولة الأولى والجولة الثانية لافتة للانتباه.

إن أول ما يظهر في نتائج الانتخابات في 30 مدينة كبيرة في تركيا هو أن اتجاه التباين بين تحالف الجمهور وكتلة المعارضة الذي بدأ باستفتاء 2017، وأظهر نفسه مرة أخرى

في الانتخابات المحلية عام 2019، لا يزال موجودًا إلى حد كبير. وكذلك تقدم قليجدار أوغلو على أردوغان ولو بفارق ضئيل في إسطنبول وأنقرة تحديدًا أمرٌ مثيرٌ للانتباه، ولاسيما قبل الانتخابات المحلية التي ستجري في عام 2024. وعلى الرغم من الرأي السائد عند كثير من الأشخاص أن سبب هذه النتيجة هو أن الناخبين في المدن الكبرى أكثر تأثرًا بالمشكلات الاقتصادية، فإن هذا التحديد يبقى ناقصًا غير مكتمل. فهناك إلى جانب مركزية الاقتصاد مسألة أخرى تقوم على الاقتصاد، وهي التطور الذي يطرأ على البنية المجتمعية للمدن الكبرى، واكتساب التمايز الطبقي شكلًا أكثر وضوحًا وحِدَّةً مقارنة بالماضي. ومن هنا فإن قراءة نتائج الانتخابات في المدن الكبرى في هذا السياق ستأتي بنتيجة أفضل.

ثانيًا، وفي سياق المدن الكبرى، يُلاحَظ أن الولايات الواقعة في شرق تركيا وجنوب شرق تركيا حيث توجد الأغلبية الكردية قدّمت دعمًا كبيرًا لقليجدار أوغلو، ولاسيما في الجولة الأولى، ولكن في الجولة الثانية يُلاحَظ انخفاض في نسبة المشاركة وعدد الأصوات التي حصل عليها قليجدار أوغلو في ولايات وان وماردين وديار بكر وشانلي أورفا؛ لذلك، يمكن القول: إن تأييد حزب الشعوب الديمقراطي لقليجدار أوغلو وجد

استجابةً على أرض الواقع، لكن التبعثر في الخطاب القومي بين الجولتين الأولى والثانية تسبب في نشوء رد فعل سلبي لدى الناخبين أنفسهم، وهذا قلل من نسبة المشاركة.

تفيد نتائج صناديق الاقتراع في 11 ولاية كانت قد تعرضت للزلازل أن الحزب الحاكم الحالي لا يزال البديل الأقوى رغم الكارثة الكبرى. فقد كان أردوغان متقدمًا على خصمه في الجولة الأولى في ثماني ولايات، وتقدم على خصمه في الجولة الثانية في تسع ولايات. وتقدم قليجدار أوغلو على أردوغان في الجولتين الأولى والثانية، في أضنة وديار بكر. وعندما نأخذ بعين الاعتبار أن الأسباب المتعلقة بالهوية والأيديولوجيا هي التي تقف وراء التصويت لمصلحة قليجدار أوغلو في هاتين الولايتين، نلاحظ أن قليجدار أوغلو أخفق في المناطق التي ترك فيها الزلزال آثارًا مدمرة. ومن اللافت للانتباه أنه بينما ارتفع عدد الأصوات التي حصل عليها أردوغان في جميع الولايات في الجولة الثانية مقارنة بالجولة الأولى، خسر قليجدار أوغلو أصواتًا في ثلاث ولايات هي: آديمان وديار بكر وشانلي أورفا.

وعند تقييم نتائج الانتخابات في المناطق الجغرافية السبع في تركيا يتبين أن أردوغان كان متقدمًا في ثلاث مناطق، وقليجدار أوغلو في أربع مناطق. لكن الفارق الأساسي هنا يتجلى في معدل الأصوات التي حصل عليها المرشحان على أساس المناطق، فقد بلغ معدل الأصوات التي حصل عليها أردوغان في الجولة الأولى 45 بالمئة في ثلاث مناطق و50 بالمئة في منطقة واحدة و55 بالمئة في منطقة أخرى وأكثر من 60 بالمئة في منطقة أخرى، وفي الجولة الثانية لم يحصل على أقل من 49 بالمئة من الأصوات في أي منطقة باستثناء منطقة بحر إيجة. بالمقابل، لم يستطع قليجدار أوغلو أن يتجاوز 50 بالمئة في الجولة الأولى إلا في منطقتين، وبلغ معدل الأصوات التي حصل عليها في منطقة 40 بالمئة وفي منطقة أخرى كان معدل أصوات التي حصل عليها ما دون 35 بالمئة. يمكن القول: إن النتيجة الأصلية التي تحمل دلالة كبيرة، تتجلى عند النظر إلى الفارق بين المرشحين تبعًا للمناطق. فقد تقدّم قليجدار أوغلو على أردوغان في ثلاث مناطق أخرى غير منطقة بحر إيجة بفارق يتراوح من 0,82 بالمئة إلى 1,56 بالمئة، في حين كان أردوغان متقدمًا على قليجدار أوغلو في شرق الأناضول بفارق 8,18 بالمئة، في المنطقة الوسطى من الأناضول بفارق 18,8 بالمئة، وفي منطقة البحر الأسود بفارق 30,72 بالمئة. بعبارة أخرى، تقدم أردوغان على قليجدار أوغلو في ثلاث مناطق بفارق كبير، في حين تقدم قليجدار أوغلو على أردوغان في ثلاث مناطق باستثناء منطقة بحر إيجة بفارق ضئيل جدًّا.

المناطق التي حصل فيها أردوغان على عدد أكبر من الأصوات في جميع الانتخابات الثلاثة التي جرت في 2015 نوفمبر و2018 نوفمبر و2023 مايو هي منطقة البحر الأسود والمنطقة الوسطى من الأناضول، حيث بلغ معدل الأصوات التي حصل عليها أردوغان في المنطقة الوسطى من الأناضول 59,98 بالمئة عام 2014 و60,98 بالمئة عام 2018 و59,04 في انتخابات 28 مايو 2023. ثمة منطقة أخرى حصل فيها أردوغان على أكبر عدد من الأصوات في جميع الانتخابات الثلاثة، هي شرق الأناضول، حيث ارتفع معدل الأصوات التي حصل عليها في انتخابات 2023 ليصل إلى 54,09 بالمئة بعد أن كان 52,74 في انتخابات عام 2014. أما ارتفاع معدل الأصوات في منطقة البحر الأسود فهو لافت للأنظار، فقد كان معدل الأصوات التي حصل عليها أردوغان في هذه المنطقة 44,25 في انتخابات 2014، و48,38 بالمئة في انتخابات 2018، ثم ارتفع إلى 49,22 بالمئة في الانتخابات الأخيرة. ويمكن القول: إنه كانت هناك زيادة طفيفة في معدل الأصوات التي حصل عليها أردوغان في منطقة بحر إيجة. وفي منطقة مرمرة، ارتفع معدل الأصوات التي حصل عليها أردوغان بمعدل 0,42 بالمئة في انتخابات 2018، وانخفض بمعدل 1,23 بالمئة في الانتخابات الأخيرة. وبالنظر إلى الولايات الواقعة في شرق وجنوب شرق البلاد حيث الغالبية من الأكراد، يمكن القول: إن أردوغان حافظ على معدل أصواته إلى حد كبير أو زاده مقارنة بانتخابات 2018.

ما الذي نفهمه من نتائج انتخابات رئيس الجمهورية؟[9]

تشير نتائج الانتخابات الرئاسية أن رجب طيب أردوغان بعد 21 عامًا ما يزال يتبوّأ الصدارة بوصفه البديل الأقوى، رغم تحديات كبيرة كانت كفيلة بإسقاط النظام وحدها، كالمشكلات الاقتصادية متمثلة في الزيادة المفرطة في التضخم وأسعار الصرف، والوباء، وحرب أوكرانيا، وزلزال 6 فبراير. وقد ذكرت جميع شركات استطلاعات الرأي، باستثناء عدد قليل منها في جميع استطلاعات الرأي التي شاركتها مع الرأي العام أن قليجدار في المقدمة، لكن أردوغان للمرة الثالثة اقترب كثيرًا من الفوز بالانتخابات من الجولة الأولى، وفاز بفارق بارز في الجولة الثانية.

وعند النظر من منظور المعارضة، يمكن القول: إن خيبة أمل كبيرة أصابت المعارضة حين تراجع قليجدار أوغلو في الجولة الأولى من الانتخابات، على الرغم من كل الاختبارات التي جرت في السنوات الخمس الماضية، والتحالف الكبير المبني بين الأحزاب المعارضة ومنها حزب الشعوب الديمقراطي. في هذه النقطة، لم يأت اسم قليجدار أوغلو في المقدمة لدى الناخبين بديلًا قويًّا يمكن الوثوق به، على الأقل في

الجولة الأولى، رغم كل الأحداث التي سارت لغير مصلحة أردوغان، ومن هنا لم يتحقق الفوز بالانتخابات من الجولة الأولى، وهو الهدف الذي أرادت الأحزاب المعارضة تحقيقها في وقت اجتمعت فيه لأول مرة في تاريخها تحت سقف واحد بما فيها حزب الشعوب الديمقراطي.

ولدى تمحيص الولايات السبع الأولى التي حصل فيها قليجدار أوغلو على أكبر عدد من الأصوات (بالترتيب؛ تونجلي، شرناق، هكاري، ديار بكر، باتمان، ماردين، آغري)، يُلاحَظ أنها الولايات التي يكون لحزب الشعوب الديمقراطي وجود قوي فيها، ومن هنا يمكن القول: إن ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي دعموا قليجدار أوغلو إلى حد بعيد. لذلك، يُلاحَظ أن التودّد الحاصل بين قليجدار أوغلو وحزب الشعوب الديمقراطي والحملات التي جرى تسييرها من قبل صلاح الدين دميرتاش، لقيا احتضانًا في قاعدة ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي.

من ناحية أخرى، يمكن القول: إن التقارب بين قليجدار أوغلو وحزب الشعوب الديمقراطي خلق رد فعل قوميًّا، وإن رد الفعل هذا أبدى نفسه في أصوات الأحزاب القومية وأصوات أردوغان وسنان أوغان. فقد حصل أوغان على أصوات بمعدل 5,2 بالمئة، ولاسيما بعد أن فقد محرم إنجه شعبيته وانسحب من الانتخابات الرئاسية. وهذا أمرٌ يمكن التعليق عليه بأن اسمًا لم يكن معروفًا جدًّا لدى المجتمع في بداية العملية حصل على أصوات بمعدلات لا يُستَهان بها، من خلال إبراز هويته القومية فقط. بعبارة أخرى، تجلت ردود الأفعال على التقارب بين قليجدار أوغلو وحزب الشعوب الديمقراطي في أصوات أردوغان وأوغان والأحزاب السياسية التي كان موقعها الأيديولوجي على محور القومية، رغم اختلاف قنواتها.

وبالمثل، فإن السمة البنيوية لتناسب كتلة السلطة وكتلة المعارضة عن معدل 52 بالمئة لكتلة السلطة و48 بالمئة لكتلة المعارضة، التي بدأت تتبلور منذ عام 2014- أظهرت نفسها في هذه الانتخابات أيضًا. وبعبارة أخرى ما تزال حالة الاستقطاب بين الكتلتين مستمرة، على الرغم من تعرضها لتقلبات طفيفة.

هناك استقرار في نسبة المشاركة في الانتخابات. وفي هذا السياق، تكررت نسبة المشاركة في الانتخابات العامة والرئاسية التي كانت في حدود 85-87٪، لكن نسبة المشاركة في الجولة الثانية من الانتخابات انخفضت بنحو 3 بالمئة. وعند تدقيق النظر في الانخفاض المذكور، نجد اتجاهين يلفتان الانتباه: أولهما هو الانخفاض المتركز في المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية، ويمكن القول: إن هذا الانخفاض يرجع في

الغالب إلى التبعثر المفاجئ في الخطاب القومي الذي أحدثه قليجدار أوغلو. ثانيهما هو عدم ذهاب قسم من ناخبي أردوغان في المدن الكبرى الغربية والولايات المركزية إلى صناديق الاقتراع بسبب ما يُوصَف «بالرخاوة» بحسب ما تشير إليها البيانات الأولية، وإن لم يكن معرفة ذلك على وجه قطعي ممكنًا من دون إعلان بيانات المجلس الأعلى للانتخابات على أساس صناديق الاقتراع.

هناك مُخرجات أخرى مهمّة فيما يخص المشاركة في التصويت، وهو أن معدل المشاركة بقي على وتيرة واحدة، رغم أن العدد الإجمالي للناخبين قد زاد بنحو 5 ملايين منذ عام 2018. ولذلك يُلاحَظ أن الناخبين يستمرون في الدفاع بقوة عن أبسط حقوقهم الديمقراطية واستعمال تلك الحقوق، وإن كانت جوانبها الإيجابية والسلبية مثيرة للنقاش. من ناحية أخرى، شُوهِدت المشاركة الأقل في كل من الجولتين الأولى والثانية في الولايات الواقعة شرق وجنوب شرق الأناضول. وبالنسبة لمعدل المشاركة في التصويت خارج تركيا، فقد ارتفع ليتجاوز مرة أخرى 50 بالمئة بعد عام 2018، ولذلك، يستمر اهتمام الناخبين المقيمين خارج القطر باستعمال حقوقهم في مستويات معينة.

وعند تحليل معدل الأصوات التي حصل عليها أردوغان وقليجدار أوغلو تبعًا للمناطق والولايات والمدن، يُلاحَظ أن الفروقات الإقليمية القائمة منذ سنوات طويلة لا تزال مستمرة. في هذا السياق، تقدّم قليجدار أوغلو على أردوغان في السواحل الغربية والجنوبية والمتروبولات والمدن الواقعة غرب البلاد، وكذلك في الولايات الواقعة في شرق وجنوب شرق البلاد نتيجة الدعم الذي تلقاه من حزب الشعوب الديمقراطي. بالمقابل، تقدم أردوغان على قليجدار أوغلو بفارق كبير في المنطقة الوسطى والشمالية والشمالية الشرقية من الأناضول. ولم يتمكن قليجدار أوغلو أن يتقدم على أردوغان بفارق كبير إلا في تراقيا ومنطقة بحر إيجة. من جانب آخر، تقدم أردوغان على قليجدار أوغلو بفارق كبير في المنطقة الوسطى من الأناضول ومناطق البحر الأسود وشرق الأناضول. أما في بقية المناطق، فلا يوجد فارق كبير يُذكَر بين المرشحين.

وفي الولايات الإحدى عشرة التي ضربها الزلزال، تقدم أردوغان على قليجدار أوغلو بفارق كبير وبدون منازع. ومن هنا يمكن القول: إن أردوغان هو الفاعل الأكثر مصداقية فيما يخص إعادة الإعمار بعد زلزال 6 فبراير. بالتوازي مع ذلك، تشير نتائج الانتخابات في الولايات التي ضربها الزلزال إلى أن زلازل 6 فبراير لم يكن له تأثير كبير في سلوك الناخبين في التصويت.

خلاصة القول: إن رجب طيب أردوغان أحرز نجاحًا كبيرًا في الانتخابات الرئاسية عام 2023، وانتُخِب مرة أخرى رئيسًا للجمهورية بعد أن حصل على 52,18 بالمئة من الأصوات و27.834.692 صوتًا. وهكذا نجح أردوغان في انتخابه رئيسًا للجمهورية في عام 2014 بالنظام القديم، وفي عام 2018 بالنظام الجديد، وفي عام 2023 مباشرة من قبل تصويت الشعب. لذلك انتخب الشعب أردوغان قائدًا يكمل القرن الأول للجمهورية التركية ويشعل فتيل ميلاد القرن الجديد.

نتائج انتخابات مجلس النواب

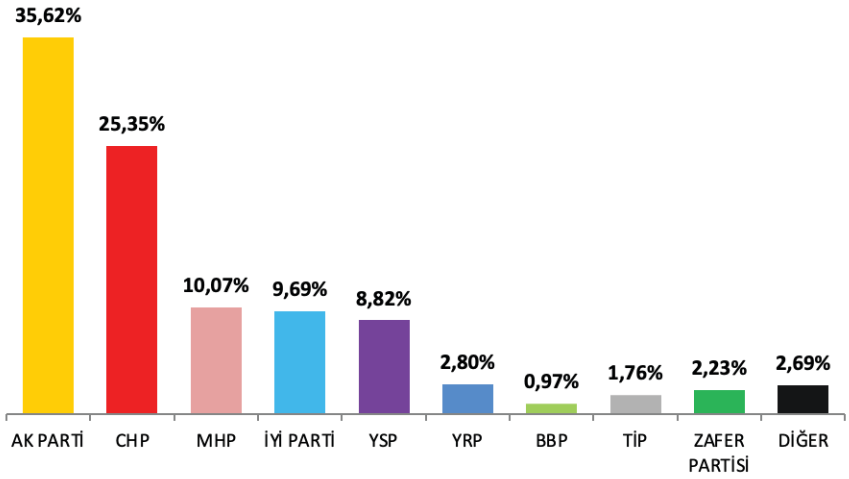

الرسم البياني 1: نتائج انتخابات النواب

يُلاحَظ من نتائج انتخابات النواب الثامنة والعشرين التي أُجرِيت في 14 مايو كما هي في الرسم البياني أن حزب العدالة والتنمية (AK) هو الحزب الأول بحصوله على 35,62 بالمئة من الأصوات، وجاء حزب الشعب الجمهوري (CHP) في المرتبة الثانية بحصوله على 25,35 بالمئة الأصوات، وحصل حزب الحركة القومية (MHP) على10,07 بالمئة من الأصوات، وحزب الجيد (İYİ) حصل على 9,69 بالمئة من الأصوات، وحزب اليسار الأخضر (YSP) 8,82 بالمئة. بالإضافة إلى ذلك، حصل حزب الرفاه الجديد (YRP) الذي خاض الانتخابات أول مرة على 2,80 بالمئة، وحزب الظفر على 2,23 بالمئة، وبلغت أصوات حزب العمال التركي (TİP) 1,76 بالمئة، وأصوات حزب الوحدة الكبرى (BBP) 0,97 بالمئة.

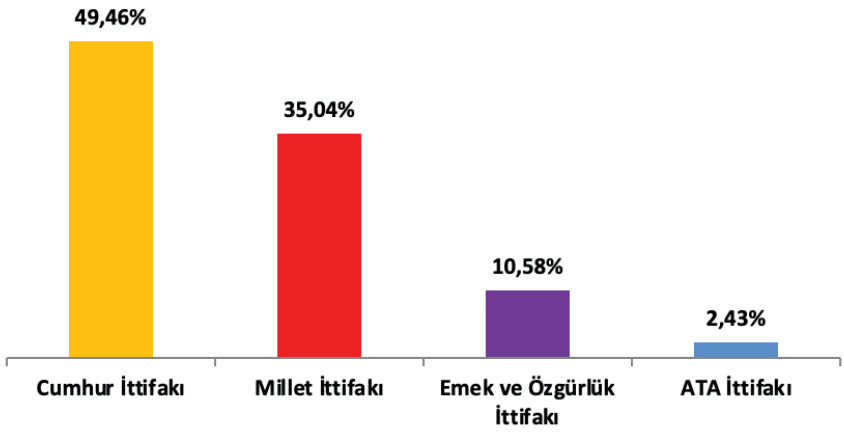

الرسم البياني 2: نتائج انتخابات النواب تبعًا للتحالفات

يُلاحَظ أن معدل الأصوات الإجمالي لتحالف الجمهور الذي يضم حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الرفاه الجديد وحزب الوحدة الكبرى هو 49,46٪، ومعدل الأصوات الإجمالي لتحالف الشعب الذي يتكون من حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد هو 35,04٪، ومعدل الأصوات الإجمالي لتحالف العمل والحرية الذي يضم حزب اليسار الأخضر وحزب العمال التركي هو 10,58٪، ومعدل الأصوات الإجمالي لتحالف أتا (الأجداد) هو 2,43٪.

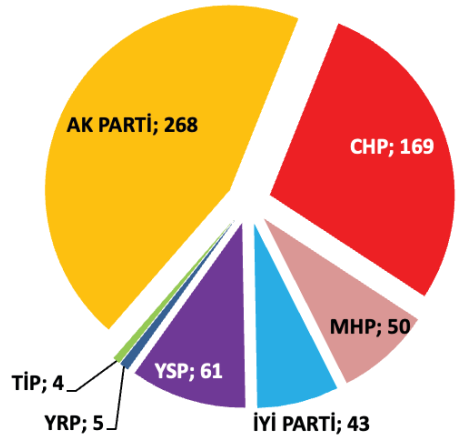

الرسم البياني 3: توزع النواب في البرلمان

بالنظر إلى توزع المقاعد في البرلمان، حصل حزب العدالة والتنمية على 268 مقعدًا، وحزب الشعب الجمهوري على 169 مقعدًا. هناك فارق 99 نائبًا بين حزب العدالة والتنمية وأقرب منافسيه. ومن الجدير بالذكر هنا أن 39 نائبًا منتخبًا من حزب الشعب الجمهوري ينتسبون إلى أحزاب أخرى. ومن هنا ارتفع الفارق في عدد النواب بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري إلى 139، بعد استقالة النواب الـ39 من حزب الشعب الجمهوري وعودتهم إلى حزبهم. والحزب الثالث الذي لديه أكبر عدد من النواب (61 نائبًا) هو حزب اليسار الأخضر ، يليه حزب الحركة القومية (50 نائبًا)، فحزب الجيد (43 نائبًا). وخرج حزب الرفاه الجديد الذي خاض الانتخابات البرلمانية أول مرة بـ5 نواب، وتمكن حزب العمال التركي من الفوز بأربعة مقاعد في البرلمان. وعند دراسة توزع المقاعد تبعًا للتحالفات يتبين أن تحالف الجمهور شكّل الأغلبية بـ323 نائبًا، وحصل تحالف الملة أو الشعب على 212 مقعدًا، في حين حصل تحالف العمل والحرية على 65 نائبًا.

من ناحية أخرى، يُعَدّ حزب العدالة والتنمية هو الحزب الأول الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات داخل البلاد وخارجها. لكن معدل الأصوات التي حصل عليها داخل تركيا كان 34,93 بالمئة، في حين ارتفع معدل الأصوات التي حصل عليها خارج تركيا إلى 44,44 بالمئة. وبالنسبة لحزب الشعب الجمهوري فقد بلغ معدل أصواته في الداخل 25,18 بالمئة، تراجع هذا المعدل إلى 23,57 بالمئة خارج البلاد، أما حزب الحركة القومية فهو الحزب الآخر الذي حصل على أصوات في الخارج تفوق الأصوات التي حصل عليها في الداخل، فقد كان معدل الأصوات التي حصل عليها داخل البلاد 9,92 بالمئة، ومعدل أصواته خارج البلاد 11,10 بالمئة. ويمكن القول: إن معدل أصوات حزب الجيد خارج البلاد ضعيف للغاية، فمعدل الأصوات التي حصل عليها في الخارج 3,55 بالمئة فقط لا غير. ومن اللافت للانتباه أن حزب اليسار الأخضر وحزب العمال التركي هما الحزبان الآخران اللذان حصلا على أصوات في الخارج أكثر من الأصوات التي حصلا عليها داخل تركيا.

بمقارنتها بنتائج الانتخابات العامة عام 2018، يُلاحَظ أن معدل الأصوات التي حصل عليها تحالف الجمهور انخفض بمعدل 4,20 بالمئة، إذ كان المعدّل 53,66 بالمئة عام 2018. بالتوازي مع ذلك، انخفض معدل الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في عام 2023 بنحو 7 بالمئة إذ كان قد حصل على أصوات بمعدل 42,56 في الانتخابات العامة عام 2018، وتمكن من الفوز بـ268 مقعدًا في البرلمان في عام 2023 مقارنة بـ295 مقعدًا عام 2018، وهذا يعني أنه خسر 27 نائبًا. وبلغ معدل الأصوات التي

حصل عليها حزب الحركة القومية 10,07 بالمئة عام 2023 إذ كان 11,10 بالمئة عام 2018، وزاد نائب واحد في عدد نوابه فوصل عددهم إلى 50 نائبًا.

أما تحالف الشعب فقد حصل في انتخاب 2018 على 33,95 بالمئة، لكن هذا المعدل ارتفع إلى 35,04 في انتخابات 2023، إذ حصل حزب الشعب الجمهوري على أصوات بمعدل 25,35 بالمئة عام 2023 بعد أن كان معدل أصواته 22,65 بالمئة عام 2018، وارتفع عدد نوابه من 146 إلى 169 نائبًا، لكن 39 نائبًا من هؤلاء من أحزاب أخرى خاضوا الانتخابات من قوائم حزب الشعب الجمهوري، وأصبحوا نوابًا، فارتفعت أصواته بمعدل 2,70 مقارنة بعام 2018، إلا أنه خسر 7 مقاعد في البرلمان. ولم يستطع حزب الجيد أن يرفع معدل أصواته ولا عدد نوابه. وحصل تحالف العمل والحرية الذي يضم حزب اليسار الأخضر وحزب العمال التركي في انتخابات 2023 على أصوات بمعدل 10,58 بالمئة وفاز بـ67 مقعدًا. ومن اللافت للانتباه كما يتضح من الجدول أن حزب اليسار الأخضر خسر أصواتًا، وانخفض معدل الأصوات التي حصل عليها حزب الشعوب الديمقراطي إلى 8,82 وعدد نوابه إلى 61 نائبًا بعد أن كان معدل أصواته 11,70 بالمئة وعدد نوابه 67 عام 2018.

في الانتخابات البرلمانية فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية ساحقة في 30 مدينة كبرى في تركيا، حيث تبوّأ المرتبة الأولى في إسطنبول وأنقرة وبورصة، في حين تبوّأ حزب الشعب الجمهوري المرتبة الأولى في إزمير وأنطاليا فقط. فبينما حصل حزب العدالة والتنمية على 35,43 بالمئة من الأصوات في إسطنبول، حصل حزب الشعب الجمهوري على 28,27 بالمئة من الأصوات، وبلغ معدل أصوات حزب الجيد 8,15 بالمئة، ومعدل أصوات حزب اليسار الأخضر 8,11 بالمئة. وفي أنقرة كان معدل أصوات حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري متقاربًا للغاية، إذ بلغ معدل أصوات حزب العدالة والتنمية 31,75 بالمئة، ومعدل أصوات حزب الشعب الجمهوري 30,55 بالمئة. وبلغ معدل أصوات حزب الحركة القومية 10,10 بالمئة، وحزب الجيد 13,01 بالمئة، وحزب اليسار الأخضر 2,91 بالمئة. وفي بورصة، تقدّم حزب العدالة والتنمية على حزب الشعب الجمهوري بمعدل 14,35 بالمئة، وبلغ معدل أصوات حزب الجيد 12,04 بالمئة ليتبوّأ بذلك المرتبة الثالثة، وبلغ معدّل أصوات حزب الحركة القومية 5,11 بالمئة ليتبوّأ بذلك المرتبة الرابعة. وفي إزمير، بلغ الفرق بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري 16,72 بالمئة لمصلحة الحزب لمصلحة الأخير، وفي أنطاليا 4,07 بالمئة. بالنتيجة، تبوّأ حزب العدالة والتنمية المرتبة الأولى في 20 مدينة كبرى، وحزب الحركة القومية في 7 مدن كبرى وحزب اليسار الأخضر في 3 مدن كبرى من أصل 30 مدينة كبرى.

وبينما كان حزب العدالة والتنمية الحزب الأول في 9 ولايات من أصل 11 ولاية ضربها الزلزال، تبوّأ حزب اليسار الأخضر المرتبة الأولى في ماردين وديار بكر. علاوة على ذلك، تقدّم حزب العدالة والتنمية على خصمه حزب الشعب الجمهوري في شانلي أورفا وغازي عينتاب وقهرمان مرعش وملطية وعثمانية وكيليس وألازيغ، فكان الفارق الأقل بينهما في شانلي أورفا (17,15 بالمئة)، والفارق الأكبر في قهرمان مرعش (31,29 بالمئة) على سبيل المثال. ومما يثير الانتباه أن حزب الشعب الجمهوري لم يكن الحزب الأول في أي من الولايات 11 المذكورة.

ما الذي نستخلصه من نتائج انتخابات البرلمان؟[10]

ينبغي القول بوضوح: إن حزب العدالة والتنمية وتحالف الجمهور فازا في الانتخابات بفارق كبير رغم خسارة الأصوات، إذ تقدم حزب العدالة والتنمية على خصمه حزب الشعب الجمهوري بـ99 مقعدًا، وتقدم تحالف الجمهور على تحالف الشعب بـ111 مقعدًا. وعند طرح 39 نائبًا خرج بهم التحالف المكوِّن من حزب الديمقراطية والتقدم، وحزب المستقبل، وحزب السعادة، والحزب الديمقراطي من 169 مقعدًا فاز به حزب الشعب الجمهوري، ينخفض هذا العدد إلى 130، ويرتفع الفرق بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري إلى 138.

ومن المرجّح أن ينخفض عدد مقاعد حزب الشعب الجمهوري في البرلمان بصفته حزبًا مقارنة بالفترة السابقة، وإن كان ذلك بشكل طفيف. لذلك يمكن القول: إن حزب العدالة والتنمية وتحالف الجمهور خرجا فائزين من انتخابات النواب رغم انخفاض أصواتهما.

كان حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة السبعة التي خاضها منذ عام 2002 إلى اليوم الحزب السياسي القادر على المنافسة ومن ثَمّ كان الحزب السياسي الوحيد الحائز على هوية «الحزب التركي»، وكان كذلك في هذه الانتخابات أيضًا[11]. من هذه الانتخابات أيضًا، تمكن حزب العدالة والتنمية الخروج بنواب في 79 ولاية من أصل 81 ولاية وفي 85 منطقة انتخابية من أصل 87 منطقة انتخابية.

الجدول 3: أداء حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية (2002–2023)

حزب العدالة والتنمية	2002	2007	2011	2015 الأولى	2015 الثانية	2018	2023	المتوسط
عدد الولايات التي اكتسب فيها نوابًا	79	80	78	76	78	79	79	78,43
%	0,98	0,99	0,96	0,94	0,96	0,98	0,98	0,97
عدد الولايات التي أخفق فيها	2	1	3	5	3	2	2	2,57
%	0,02	0,01	0,04	0,06	0,04	0,02	0,02	0,03
عدد الولايات التي فاز فيها بالمرتبة الأولى	58	68	66	56	63	64	58	61,86
%	0,72	0,84	0,81	0,69	0,78	0,79	0,72	0,76
عدد الولايات التي فاز فيها بالمرتبة الثانية:	13	12	13	23	17	15	22	16,43
%	0,16	0,15	0,16	0,28	0,21	0,19	0,27	0,20
العدد الإجمالي للولايات الأولى أو الثانية	71	80	79	79	80	79	80	78,29
%	0,88	0,99	0,98	0,98	0,99	0,98	0,99	0,97

ومن المخرجات المهمة الأخرى لانتخابات النواب أن حزب الحركة القومية الذي قدِّرت أصواته بنحو 7 بالمئة من قبل شركات استطلاع الرأي تمكن من الحفاظ على عدد نوابه في الفترة السابقة، من خلال الوصول إلى حوالي 10 بالمئة من الأصوات. بالتوازي مع ذلك، حقّق الشركاء الآخرون أيضًا في تحالف الجمهور، حزب الوحدة الكبرى وحزب الرفاه الجديد، نتيجة أعلى من المعدل الذي توقّعته شركات استطلاع الرأي.

يمكن القول: إن كتلة المعارضة عامةً وتحالف الشعب خاصةً أخفقا إخفاقًا ذريعًا في الانتخابات؛ لأن النتائج تشير إلى أن حزب الديمقراطية والتقدم، وحزب المستقبل، وحزب السعادة، والحزب الديمقراطي التي خاضت الانتخابات من قوائم حزب الشعب الجمهوري لم تؤدِّ إلى ارتفاع كبير في أصوات حزب الشعب الجمهوري، وأن «إستراتيجية القائمة المشتركة» التي تزعم أنها تخاطب الناخبين اليمينيين المحافظين/ المتدينين وأنها ستحقق انتقال الأصوات من حزب العدالة والتنمية إلى حزب الشعب الجمهوري لم تجد نفعًا، على الأقل تحت شعار «السهام الستّة». لذلك، يمكن القول بوضوح: إن إستراتيجية قليجدار أوغلو وحزب الشعب الجمهوري أخفقت. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرار الذي اتخذه الأحزاب الأخرى في تحالف الجمهور غير حزب العدالة والتنمية، ولاسيّما حزب الحركة القومية وحزب الرفاه الجديد، في خوض الانتخابات بقوائم منفصلة وتحت شعاراتهم الخاصة بهم كان خيارًا صائبًا بالنسبة لأحزابهم، ولاسيما من حيث كسب أصوات الناخبين الذين يبدون انتقالًا داخل الكتلة.

كذلك حزب الجيد، الشريك الآخر لتحالف الشعب، لم يحقق نتائج مرضية في الانتخابات. فقد خسر حزب الجيد الأصوات وإن بصورة طفيفة، رغم أنه كان يدّعي أنه سيكون الحزب الأول، وأخفق مرة أخرى في تحقيق ادعائه بأنه سيملأ الفراغ الذي طالما دافع عنه في اليمين الوسط، وأخفق مرتين متتاليتين في التقدم على حزب الحركة القومية من حيث معدل الأصوات وعدد المقاعد، ومن ثَمّ لم يستطع أن يصبح الحزب الأول حتى في نظر الناخبين القوميين الأتراك.

تحالف العمل والحرية، المكون الآخر لجناح المعارضة، هو الآخر أخفق إخفاقًا ذريعًا في الانتخابات. فحزب الشعوب الديمقراطي الذي خاض الانتخابات تحت سقف حزب اليسار الأخضر خسر الأصوات بنحو 3 بالمئة. وعلى الرغم من أن تحالف العمل والحرية وحزب العمال التركي حافظا على عدد المقاعد الذي يملكانه، فإن إستراتيجية القائمة الأخرى وإستراتيجية حزب العمال التركي في سحب أصوات اليساريين الذين يقفون على مسافة عن حزب الشعوب الديمقراطي باءت بالإخفاق. ويُلاحَظ أن مزاعم

حزب الشعوب الديمقراطي بأن يصبح حزبًا تركيًّا وأن يصبح بديلًا لسياسة يسار الوسط بناء على خطاب اشتراكي يساري قد أخفقت، على الأقل في الوقت الحالي، فالأصوات التي حصل عليها حزب الشعوب الديمقراطي في المناطق الانتخابية حيث الغالبية الكردية تشير إلى أن القومية الكردية لها مكانة عند الناخب لا تقل قوة عن مكانة القومية التركية.

وفيما يتعلق بحزب الظفر وحزب الوطن اللذين تنافسا لأول مرة في هذه الانتخابات ضمن حركات تفاعلية في الطريق المعروف باسم «الطريق الثالث»- لم يحصلا على نسبة كبيرة من الأصوات، ولم يكتسبا حق التمثيل في البرلمان. ولذلك، لُوحِظ أن الحزبين اللّذين حظيا بشعبية في وسائل التواصل الاجتماعي من الناحية الخطابية لَم يلقيا استجابة قوية في أرض الواقع، ولكن يمكن القول: إن الأصوات التي حصلا عليها بمعدل 3 بالمئة أو أكثر بقليل تحمل رسائل إنذارٍ، ولاسيما بالنسبة للسياسة المركزية.

إنّ هذه الانتخابات جاءت بنتائج كثيرة، ولعل أهمّها هي أن الناخبين لا يزالون يرون الإرهاب التهديد الأكبر، وأنه بهذا التهديد تعزّز سلوك الناخبين في التصويت على أساس الهوية والأيديولوجيا، وتقدمت هذه المخاوف على المخاوف الاقتصادية، واكتسبت

أولوية على الأقل إلى حد معين. بالتوازي مع هذا، يُلاحَظ أن الخط القومي التقليدي وحزب الحركة القومية الذي يمثل هذا الخط لا يزالان يشكلان العصب القومي الأقوى لدى الناخبين. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل الأصوات الإجمالي الذي حصل عليه حزب الحركة القومية والأحزاب التي انفصلت عنه في الماضي القريب أو البعيد بلغ ما يقرب من 25 بالمئة هو بمثابة دليل على أن «موجة القاع» التي يجري الحديث عنها باستمرار كالشبح من دون أن تظهر لِلعيان- تحققت لدى مجموعات الناخبين الذين يعطون الأولوية للسياسات المحلية والوطنية، أو الذين تطغى حساسياتهم القومية على الدوافع الأخرى في سياق التصويت.

وقد أخفقت الإستراتيجية اللاعقلانية التي زعمت فيها كتلة المعارضة الاجتماع تحت سقفٍ واحدٍ على أساس تغيير النظام السياسي وقدّمت نفسها بديلًا- عندما خسرت الأغلبية في البرلمان. وتحول حافز التعاون في جناح المعارضة الذي بنى ممارسته التعاونية كلها على أساس تغيير النظام، من هذا الدافع إلى السبب الجوهري الذي يدفعه إلى التعاون، وهو «مناهضة أردوغان».

والشيء الذي منع تفاقم النزعة القومية من أن يكتسي بنية تتسم بالتطرف والإثنية وكراهية للأجانب كما هو الحال في الغرب هو الإستراتيجية التي وضعها أردوغان وبهجلي وتحالف الجمهور التي تُوصَف بأنها سياسة محلية وطنية، وجرى إنتاج سياسة تركز على القيم الوطنية والمعنوية على وجه الخصوص، وتُولي عناية بالقيم المشتركة بدل الاختلافات، وتعطي الأولوية لهذه القيم التي يؤمن بها «الشعب» ولمكاسب «الدولة» والحفاظ عليها. وهكذا خفف أردوغان وحزب الحركة القومية بزعامة بهجلي وتحالف الجمهور النزعة القومية ونشرها على القاعدة الشعبية، فمنعوا بذلك نزوح النزعة القومية إلى الإفراط كما هو في الغرب، وحالوا دون تحولها إلى تهديد مجتمعي، وأداروا التيار القومي وحولوه إلى ميزة سياسية رغم كل السلبيات.

عند تمحيص العملية المعنية بمزيد من التفصيل، يمكننا أن نقول: إن التطورات في سوريا كانت نقطة التحول؛ ذلك لأن عملية الحل التي أطلقها أردوغان وهو على علم بجميع المخاطر السياسية توقفت نتيجة شروع حزب البي كي كي والتنظيمات الإرهابية التي تشكل امتدادًا له في سوريا في شن الهجمات مرة أخرى بغرض الاستفادة من فراغ السلطة في سوريا. كما أدت الهجمات القادمة من شمال سوريا وخطر بناء ممرّ إرهابي في هذه المنطقة، وهجمات تنظيم غولن التي تستهدف الدولة والإدارة المنتخبة المشروعة، وهجمات داعش التي تستهدف المجتمع- إلى خلق منعكس قومي قوي.

تحديدًا في هذه النقطة، جدد أردوغان موقعه من خلال قراءة ناجعة للنزعة القومية التي اكتسبت قوة بالمعنى المحلي والعالمي. وخطا خطوات تعطي الأولوية لأمن الدولة، وبخاصة مع الخطوات الاحترازية الطارئة التي اتخذها بدءًا من عام 2015، وبدأ أردوغان وبهجلي يبديان موقفًا يركز على ما هو محلي ووطني بعد انتخابات 2015. وبعد 15 تموز (يوليو)، جرى بناء تحالف إستراتيجي تحت مظلة تحالف الجمهور. وأنتج هذا التحالف الإستراتيجي نوعًا من قومية «القيم» القائمة على القيم القومية والأخلاقية المشتركة، والخطابات والسياسات «المحلية الوطنية» التي هي من إنتاجها. وبهذه الطريقة، جرى منع الحساسيات والمنعكسات القومية المتفاقمة من التحول إلى نمط إقصائي متطرف ومعاد للأجانب، كما هو الحال في الغرب، وجرى التخلّص من المخاطر التي قد تسبّبها مثل هذه القومية داخل البلاد. علاوة على ذلك، قام بتليين النزعة القومية ونشرها على القاعدة الشعبية، وتمكن من الحصول على ثقة الناخبين من أصحاب الحساسيات القومية، والخروج من صناديق الاقتراع فائزًا رغم كل السلبيات التي ترافقت مع الوباء والمشكلات الاقتصادية[12].

بالنتيجة يمكننا أن نقول: إن الفائز الرئيس في انتخابات النواب هو تحالف الجمهور رغم خسارته للأصوات. لكن الانخفاض في الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية بنحو 7 بالمئة يشير إلى أنه يجب على حزب العدالة والتنمية أن يقرأ هذا الانخفاض جيدًا، وأن يقيمه على أنه إنذار كبير، قبل الانتخابات المحلية التي ستجري بعد تسعة شهور. من ناحية أخرى، فإن خسارة كتلة المعارضة الانتخابات برمتها هي خيبة أمل كبيرة بالنسبة لها. في هذه النقطة، يمكن القول: إن إستراتيجية التحالفينِ في كتلة المعارضة كانت غير ناجحة.

الخاتمة

في الخلاصة، يمكن القول: إن انتخابات 2023 كانت اختبارًا مصيريًّا بالنسبة لتركيا التي تُعَدّ أقوى ديمقراطية في منطقتها، على الرغم من وجود المشكلات المؤسساتية، واستطاعت تركيا أن تجتاز هذا الاختبار الديمقراطي بجدارة. والمشهد الذي يظهر أمامنا وراء كل البيانات المذكورة آنفًا، يبين لنا أن الناخبين بوصفهم الجماعي العام ربما يشكلون المؤسسة التي تفهم الديمقراطية بشكل أفضل في تركيا، رغم معدلات المشاركة العالية والآليات الداخلية والانقسامات الاجتماعية والاقتصادية، والاختلافات الإقليمية، وغيرها من الخصائص التي يمكن ذكر المزيد منها. بالتوازي مع ذلك، يجري تبني الانتخابات وتطبيقها مباشرة من قبل هذا الموقف الجماعي العام، بوصفها آلية

الديمقراطية والشرط الأول والأهم من أجل الديمقراطية. أما النتائج السياسية التي جاءت بها صناديق الاقتراع، فكانت إشارة إلى إرادة استقامة واستقرار مهمة بالنسبة للآليات الداخلية القائمة في تركيا والآليات الإقليمية والعالمية.

من ناحية أخرى، حملت نتائج الانتخابات بشكل أساسي رسالة تغيير تهمّ السياسة التركية دون غيرها، لكن رسالة التغيير هذه لم تكن موجهة لطرف واحد فقط، بل كانت موجهة للمؤسسة السياسية بأكملها، فالنتائج التي خرجت من صناديق الاقتراع حملت رسالة مفادها أنه ينبغي على رئيس الجمهورية أردوغان أن يجدّد الثقة، ويُعيد النظر في السياسيات التي يضعها. كان أردوغان قد حدس وأحسّ بهذه الرسالة مسبقًا وأشار إلى أنه سيغير الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الوزراء والنواب. وقد وجد ثمار هذا الحدس في صناديق الاقتراع، فالناخبون انتخبوا مرة أخرى أردوغان ليقود عملية التغيير والانتقال في المؤسسة السياسية.

لكن الطرف الآخر الأساسي الذي تُوجَّه إليه الرسالة هو المعارضة، فوفقًا لنتائج الانتخابات أخفقت المعارضة بأسمائها وإستراتيجياتها وخطاباتها الحالية أن تصبح محل الثقة، وتصبحَ قادرة على الإقناع، وتَعِدَ بالأمل على الرغم من جميع المشكلات التي تعيشها تركيا، فتبين أن المعارضة بحاجةٍ إلى تجديدٍ وتغييرٍ أكثر شمولية مقارنة بالحزب الحاكم. وبطبيعة الحال، كثرت توقعات المجتمع في هذا المنحى، وبخاصة الرأي العام المعارض[13]، لكن المجتمع أراد لأردوغان أن يدير التغيير، ويعيد المؤسسة السياسية بمعارضيه والحزب الحاكم للعهد الذي يلي عهده. لذلك، يجب على المؤسسة السياسية أن تخضع نفسها للتغيير على أساس الفاعلين والمؤسسات، بعد الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها العام المقبل على أبعد تقدير، وإلا فإن الناخب في الانتخابات المقبلة سينهال على الذين لا يحققون هذا التغيير بأشد العقاب.

والمُخرَج الأهم لنتائج الانتخابات من الناحية الإقليمية والعالمية هو أنه سيجري تعزيز سياسة تركيا الخارجية التي تضع تركيا في المركز، وتعمل على تشكيل محورٍ خاصٍّ بها، والاستمرار في اتباع هذه السياسة، ومن هنا ستعمل تركيا على تعزيز «استقلاليتها الإستراتيجية» وستبقى تعمل بناء على نهج «تقاسم المصالح» في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. في هذا السياق، ستستمر في اتخاذ خطوات مهمة، لحل المشكلات الإقليمية على وجه الخصوص، وستبذل جهودًا جبارة في تطبيع العلاقات وتعزيزها، وستكتسب هذه الجهود زخمًا[14]. وهذا يعني أن أردوغان في الفترة المقبلة سيبذل الجهود لتحويل تركيا القوية والمزدهرة إلى دولة هيكلية ومؤسسيّة، في العهد الجديد للجمهورية الذي أطلق عليه أردوغان اسم «القرن التركي».

الهوامش والمراجع:

1. على سبيل المثال:

THE ECONOMİST, "THE MOST IMPORTANT ELECTİONS OF 2023", 6 MAY 2023; POLİTİCO, "2023'S MOST IMPORTANT ELECTİON: TURKEY", 17 APRİL 2023; FOREİGN POLİCY, "THE MOST IMPORTANT ELECTİON İN 2023?", 5 MAY 2023; THE WASHİNGTON POST, "THE WORLD'S MOST IMPORTANT ELECTİON İN 2023 WİLL BE İN TURKEY", 9 JANUARY 2023.

2. «تحليل مقارن للانتخابات الأولى للنظام السياسي الجديد ونتائجها»:

NEBİ MİŞ, "YENİ SİYASAL SİSTEMİN İLK SEÇİMLERİ VE SONUÇLARININ KARŞILAŞTIRMALI ANALİZİ," *MUHAFAZAKÂR DÜŞÜNCE*, CİLT: 15, SAYI: 54, (2018), S. 324.

3. المعروفة بعملية السلام الكردية التركية، لحل الصراع المندلع منذ عام 1984.

4. «الانتخابات في تركيا والشيفرات الاستثنائية لحزب العدالة والتنمية»، حزب العدالة والتنمية وتحول تركيا (1):

NEBİ MİŞ VE BAKİ LALEOĞLU, "TÜRKİYE'DE SEÇİMLER VE AK PARTİ'NİN İSTİSNAİ KODLARI", *AK PARTİ VE TÜRKİYE'NİN DÖNÜŞÜMÜ (I)* , ED. NEBİ MİŞ, BURHANETTİN DURAN, ABDURRAHMAN BABACAN, (SETA YAYINLARI, İSTANBUL:2020), S. 200-201.

5. «الرؤية المئوية لتركيا، ما هي، وما ليست هي؟»:

BURHANETTİN DURAN, "TÜRKİYE YÜZYILI VİZYONU NEDİR, NE DEĞİLDİR?", *KRİTER*, YIL: 7, SAYI: 74, (ARALIK 2022).

6. «الرؤية المئوية لتركيا: إعلاء الجمهورية»:

BURHANETTİN DURAN, "TÜRKİYE YÜZYILI: CUMHURİYETİ YÜKSELTMEK", *SABAH*, 29 EKİM 2022.

7. «الانتخابات الرئاسية 2023 | تحليل مقارن للنتائج»:

BAKİ LALEOĞLU VE FATMA ZEHRA ÖZDEMİR, *2023 CUMHURBAŞKANI SEÇİMİ | SONUÇLARIN KARŞILAŞTIRMALI ANALİZİ*, (SETA RAPOR, İSTANBUL: 2023).

8. جميع البيانات في البحث كله، بيانات رسمية صادرة عن المجلس الأعلى للانتخابات. انظر: HTTPS://WWW.YSK.GOV.TR/. جرى إنتاج جميع الجداول والصور في البحث من قبل المؤلفين من خلال معالجة البيانات المعنية.

9. من أجل الدراسة التفصيلية انظر: الانتخابات الرئاسية 2023 | تحليل مقارن للنتائج:

DETAYLI İNCELEMESİ İÇİN BKZ: BAKİ LALEOĞLU VE FATMA ZEHRA ÖZDEMİR, *2023 CUMHURBAŞKANI SEÇİMİ | SONUÇLARIN KARŞILAŞTIRMALI ANALİZİ*, (SETA RAPOR, İSTANBUL: 2023).

10. «فهم انتخابات 2023 | النتائج بين نتائج صندوقين»:

BKZ: BAKİ LALEOĞLU, "2023 SEÇİMLERİNİ ANLAMAK | İKİ SANDIK ARASI SONUÇLAR", *SETA ANALİZ*, SAYI: 387, (MAYIS 2023).

11. للحصول على تحليل مفصّل حول هذا الموضوع، انظر: «الانتخابات في تركيا والشيفرات الاستثنائية لحزب العدالة والتنمية»، حزب العدالة والتنمية وتحول تركيا:

NEBİ MİŞ VE BAKİ LALEOĞLU, "TÜRKİYE'DE SEÇİMLER VE AK PARTİ'NİN İSTİSNAİ KODLARI", *AK PARTİ VE TÜRKİYE'NİN DÖNÜŞÜMÜ*, ED. NEBİ MİŞ, BURHANETTİN DURAN VE ABDURRAHMAN BABACAN, (SETA YAYINLARI, İSTANBUL: 2022), S.119-217.

12. «إدارة القومية: أردوغان والتحالف الجمهوري والسياسة القومية المحلية»:

BAKİ LALEOĞLU, "MİLLİYETÇİLİĞİ YÖNETMEK: ERDOĞAN, CUMHUR İTTİFAKI VE YERLİ-MİLLİ SİYASET", *KRİTER*, YIL: 8, SAYI:80, (HAZİRAN 2023).

13. «حزب الشعب الجمهوري بين فكي التغيير والمقاومة»:

BAKİ LALEOĞLU, ""DEĞİŞİM VE DİRENÇ SARKACINDA CHP", *SABAH PERSPEKTİF*, 24 HAZİRAN 2023.

14. «السياسة الخارجية في العهد الجديد»:

BURHANETTİN DURAN, "YENİ DÖNEM DIŞ POLİTİKA", *SABAH PERSPEKTİF*, 16 HAZİRAN 2023.